

كذلك لا يجوز للحكومة ولا لصاحب الشأن المنازعة في تقدير المكافأة التي دفعت إلا إذا قدمت المعارضة إلى الجهة التي كانت تسوية المكافأة خلال اثني عشر شهرا من تاريخ صرفها .

”مادة ٤٨ - يكون صرف المعاشات شهريا باعتبار جزء واحد من اثني عشر جزءا من المعاش السنوي بعد حلول ميعاد كل جزء ، وتقوم بالصرف الوزارة أو الجهة التي سوت المعاش والمصالح المتدبة لذلك .“

”مادة ٤٩ - يجوز أن يصرف مؤقتا من أصل المعاش أو المكافأة الجزء الذي لا يكون محلا لأية منازعة كانت وذلك إلى أن تتم تسوية المعاش أو المكافأة بصفة نهائية .“

مادة ٢ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بقصر الجمهورية في ٥ ربيع الأول سنة ١٣٧٣ (١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٣)

محمد نجيب لواء ( ح . ا )

نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الوزراء

جمال عبدالناصر حسين بكاشي ( ح . ا ) محمد نجيب لواء ( ح . ا )

وزير الصحة العمومية وزير المالية والاقتصاد

نور الدين طراف عبد الجليل ابراهيم العمري

وزير القصر ( بالانتداب ) وزير العدل

أحمد حسني أحمد حسني

وزير الدولة وزير الأوقاف وزير المعارف العمومية

فتحي رضوان أحمد حسن الباقوري إسماعيل محمود القباني

( نائب ) وزير التجارة والصناعة وزير الخارجية

حسن أحمد بغدادى محمود فوزى

وزير الشؤون البلدية والقروية نائب وزير التعمير ( بالانتداب )

وليم سليم حنا حسن أحمد بغدادى

وزير الزراعة وزير الشؤون الاجتماعية

عبد الرزاق صدقي عباس مصطفى همار

وزير الحربية

قائد جناح ) عبد اللطيف محمود البنداى

وزير الارشاد القومى ووزير الدولة لشؤون السودان

صلاح الدين مصطفى الم صاغ ( ح . ا )

وزير المواصلات وزير الأشغال العمومية

( قائد جناح ) جمال سالم أحمد عبده الشرباصى

وزير الداخلية

زكريا محي الدين بكاشي ( ح . ا )

## قانون رقم ٥٤٤ لسنة ١٩٥٣

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٣ للمعاشات العسكرية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاطلائ الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة ، وقائد ثورة الجيش ؛ وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ؛ وعلى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٣ للمعاشات العسكرية والقوانين المعدلة له ؛ وعلى المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٣ برفع المعاشات التى يقل مقدارها عن خمسمائة مليم إلى هذا القدر ؛ وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛ وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - تستبدل بالمادة ٣٩ وبالفقرتين الأخيرتين من المادة ٤١ وبالفقرتين الأولى والثانية من المادة ٤٦ وبالمادتين ٤٨ و ٤٩ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٣ المشار اليه النصوص الآتية :

”مادة ٣٩ - تكون تسوية المعاشات المستحقة بعد أول مايو سنة ١٩٥٤ والمكافآت المستحقة بعد أول نوفمبر سنة ١٩٥٣ بمقتضى أحكام هذا القانون من اختصاص الوزارة أو الجهة التابع لها الضابط أو صف الضابط أو العسكري .

أما تسوية معاشات المستحقين عن ترك الخدمة من الضباط وصف الضباط والعساكر قبل أول مايو سنة ١٩٥٤ أو تعديلها فتكون من اختصاص وزارة المالية والاقتصاد .“

”مادة ٤١ ( الفقرتين الأخيرتين ) - يقدم طلب المعاش أو المكافأة إلى الوزارة أو الجهة التابع لها الضابط أو صف الضابط أو العسكري مباشرة أو بواسطة المديرية أو المحافظة .

وجوز لصاحب الشأن إثبات تقديم الطلب بمقتضى إيصال من الجهة المقدم إليها الطلب .“

”مادة ٤٦ ( الفقرتين الأولى والثانية ) - لا يجوز للحكومة واصحاب الشأن المنازعة فى أى معاشر تم قيده متى مضى اثنا عشر شهرا من تاريخ تسليم المركب المبين فيه مقدار المعاش إلى صاحب الشأن .